

وزارة العدل

بصفحتها : الجزائية

القرار

رقم القضية :

الصادر من محكمة التمييز المأوزنة بإجراء المحاكمة وإصدار

٢٠٠٨/٤٤٣

الحكم بإيصال حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي القاضي السيد إسماعيل العمري

وعضوية القاضي القاضي السيد السيد القاضي

أحمد المومني ، عبد الكريم فرعون ، محمد المحادين ، ناصر التل .

المميز :-

وكيلهما المحامي

المميز ضده :- الحق العام .

بتاريخ ٢٠٠٨/٣/١٣ قدم هذا التمييز للطعن في الحكم الصادر عن محكمة الجنايات الكبرى في القضية رقم (٢٠٠٨/٦٠٣) فصل ٢٠٠٨/٣/٦ القاضي بما يلي :-

١. عملاً بالمادة (١٧٨) من قانون أصول المحاكمات الجزائية تقرر المحكمة عدم مسؤولية المتهم عن جنحة حيازة وحمل أداة حادة كون الأداة (السكنين) هي معدة للاستعمال البيتي .

٢. عملاً بالمادة (٢٣٦) من قانون المحاكمات الجزائية تقرر المحكمة تجريم المتهمه بجناية القتل العمد بحدود المادة (١/٣٢٨) من قانون العقوبات .

وعطفاً على قرار التجريم و عملاً بالمادة (١/٣٢٨) من قانون العقوبات تقرر المحكمة الحكم على المجرمة بالإعدام شتفاً حتى الموت .

...
...
... 8-

...
...
... 2-

...
...
... 5-

...
... () ...
... 3-

...
...
... 4-

...
...
... 8-

...
...
... 1-

... :-

بتاريخ ٢٠٠٨/٣/١٢ رفع النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى ملف القضية الجنائية على محكمتنا عملاً بالمادة (ج/١٣) من قانون محكمة الجنايات الكبرى مبدئياً أن الحكم الصادر فيها جاء مستوفياً لجميع الشروط القانونية واقعة وتسيباً و عقوبة و لا يشوبها أي عيب من العيوب التي تستدعي نقضه الوارد ذكرها في المادة (٢٧٤) من قانون أصول المحاكمات الجزائية ملتصقاً تأييده .

لهذه الأسباب يطلب وكيل المميزة قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً.

بتاريخ ٢٠٠٨/٣/١٩ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب في نهايتها قبول التمييز شكلاً ورد التمييز موضوعاً وتأيد القرار المميز .

القرار

بعد التتبع والمدارز نجد أن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى أسندت للمتهمه تهمة جنابة القتل العمد خلافاً للمادة (١/٣٢٨) من قانون العقوبات وجنحة حمل و حيازة أداة حادة خلافاً للمادة (١٥٥) عقوبات واحالتها إلى محكمة الجنايات الكبرى لمحاكمتها عن التهمتين المذكورتين .

وقد جاء في إسناد النيابة أن المغور : موالي ١٩٦٠ هو

زوج المتهمه منذ حوالي اثنا عشر سنة وله منها أربعة أطفال وكان يعمل في القوات المسلحة الأردنية وقبل حوالي ستة من تاريخ هذه الواقعة تم الاستغناء عن خدماته ومنذ ذلك الوقت بدأت المشاكل والخلافات بينهما وكانت المتهمه تقوم بالاتصال هاتفياً مع أشخاص آخرين وفي شهر ١١ من عام ٢٠٠٦ ضبط المغور المتهمه وهي تتحدث بالهاتف مع أحد الأشخاص وهددها بأنه سيرسلها إلى أهلها ويفضح أمرها وعلى أثر ذلك تولد الحقد في نفس المتهمه وأخذت تفكر بقتله والخلاص منه وبعد تفكير هادئ انتهت إلى ضرورة تنفيذ جريمتها وأخذت تتحين الفرصة المناسبة لذلك وقبل حوالي أسبوع من تاريخ الواقعة قام أحد الأشخاص لم يتوصل التحقيق لمعرفة هويته بالكامل بإرسال رسالة للمتهمه مع إنها الشاهد الذي قام بتسليمها الرسالة وعندما حضر زوجها المغور قام الشاهد بإخياره بالأمر واستفسر من المتهمه عن ذلك وأخبرها بأنه سيرسلها إلى

و قرار ۱۳۰۶ هـ.ق. در خصوص اینها که ...
 در تاریخ ۱۳۰۶/۴/۸ قرار داد شد که ...
 و قرار ۱۳۰۶ هـ.ق. در خصوص اینها که ...
 در تاریخ ۱۳۰۶/۴/۸ قرار داد شد که ...
 و قرار ۱۳۰۶ هـ.ق. در خصوص اینها که ...

۲. احکام

و قرار ۱۳۰۶ هـ.ق. در خصوص اینها که ...
 در تاریخ ۱۳۰۶/۴/۸ قرار داد شد که ...
 و قرار ۱۳۰۶ هـ.ق. در خصوص اینها که ...
 در تاریخ ۱۳۰۶/۴/۸ قرار داد شد که ...
 و قرار ۱۳۰۶ هـ.ق. در خصوص اینها که ...

الطفل بإخبار والده المغدور بأمر هذه الورقة وحصل نقاش وعتاب من زوجها لها حول هذه الورقة وعلاقتها مع ثم ذهب المغدور إلى عمله وعاد إلى المنزل يوم الخميس ٢٠٧/٤/١٩ ومنذ تاريخ الشهر الحادي عشر من عام ٢٠٠٦ وأمام انكشاف أمر المتهمه لزوجها أخذت تفكر بالخلاص من زوجها عن طريق قتله كي لا يفضح أمرها حول علاقتها مع الشاب وأخذت تتحين الفرصة المناسبة بذلك وفي ليلة الخميس ٢٠٧/٤/١٩ وبعد أن حضر شقيق المغدور وزوجته للسهر لدى المغدور وزوجته حيث غادروا بحدود الساعة الثانية عشر وبعد ذلك بدأ الحديث من المغدور مع زوجته المتهمه وأخذ يهددها ويتوعدها بفضح أمرها وأنه سوف يرسلها إلى أهلها وهي تتوسل إليه بعد ذلك طلب منها أن لا تنام معه بالغرفة وقام هو بالنوم في غرفة النوم أما المتهمه فقد أعدت العدة لتنفيذ ما صممت عليه من السابق وهو قتل زوجها حيث قامت بتحضير كفوف لتبسيها لإخفاء البصمات وأعدت سكين من المطبخ وقامت بالدخول على المغدور وهو نائم وقامت بطعنه بالسكين على رقبته فاستيقظ وحاول دفعها إلا أنها بادرت بطعنه أخرى على صدره ثم طعنه ثالثة فانكسر مقبض السكين وقامت بإخفاء مقبض السكين داخل ثياب في الخزانة وقامت بإخفاء الكفوف في سلة المهملات في الحمام ثم قامت بفتح شباك غرفة النوم وبعثرت محتويات الغرفة لكي يبدو الأمر أن هناك عملية سرقة تمت من أشخاص آخرين وهم الذين قتلوا المغدور بعد ذلك ذهبت إلى الشقة المجاورة وهي شقة شقيق المغدور **الشاهد** حيث أخذت تضرب باب الشقة بقوة وتصرخ وتقول أنه حرامي دخل المنزل وقتل وحضر شقيقا المغدور كل من وتم الاتصال مع الدفاع المدني وتم اسعاف المغدور إلا أنه قد فارق الحياة وجرت الملاحقة .

توصلت محكمة الجنايات الكبرى إلى أن الأفعال التي قامت بها المتهمه اتجه المغدور تشكل جنائية القتل العمد وفقاً لأحكام المادة (١/٣٢٨) وبدلالة المادة (٣٢٩) عقوبات وأن السكين وهي أداة الجريمة قد احضرتها المتهمه من المطبخ وهي من الأدوات المستعملة فيه ولذا فإن حيازتها وحملها بحد ذاته لا يؤلف جرماً ويتعين عدم مسؤوليتها عن جنحة حيازة وحمل أداة حادة وقررت المحكمة ما يلي :-

١- عدم مسؤولية المتهمه عن جنحة حيازة وحمل أداة حادة كون السكين هي معدة للاستعمال البيتي .

٢- تجريم المتهمة القور بجناية القتل العمد بحدود المادة (١/٣٢٨) من قانون العقوبات .

وعطفاً على قرار التجريم قررت المحكمة الحكم على المجرمة بالإعدام شتقاً حتى الموت .

لم تعرض المميرة بالقرار فطعت فيه لدى محكمة التمييز .

كما رفع نائب عام الجنايات الكبرى القضائية إلى محكمة التمييز كون الحكم مميز بحكم القانون عملاً بالمادة (٣/١٣ج) من قانون محكمة الجنايات الكبرى .

كما قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية انتهى فيها إلى الطلب بقبول التمييز شكلاً لتقديمه ضمن المدعة وكونه مميز بحكم القانون ورد التمييز موضوعاً وتأييد القرار المميز .

وعرض أساليب التمييز :-

صن الأسباب الأول والثاني والثالث :- وحاصلها النعي على الحكم المطعون فيه خطأ بتجريم المميرة بجناية القتل العمد .

وفي ذلك نجد أن المادة (٣٢٩) من قانون العقوبات قد عرفت الإصرار السابق في جناية القتل العمد بأنه القصد المصمم عليه قبل الفعل لارتكاب جناية أو جناية يكون غرض المحصر منها إيذاء شخص معين أو أي شخص غير معين وجده أو صادفه ولو كان القصد معقلاً على حدوث أمر أو موقوفاً على شرط .

وحيث استقر الاجتهاد القضائي على أن القتل العمد يتطلب أن يكون المتهم قد فكر في ارتكاب جريمة ووضع خطة لتنفيذ ما عقد العزم عليه ابتداء من تحضير الوسيلة ومروراً في مكانه وزمانه وإدراكاً لعواقبه وانتهاء بتنفيذه دون مبالاة للنتائج والعواقب قاصداً إزهاق روح الشخص المستهدف .

قانون التوقيعات .

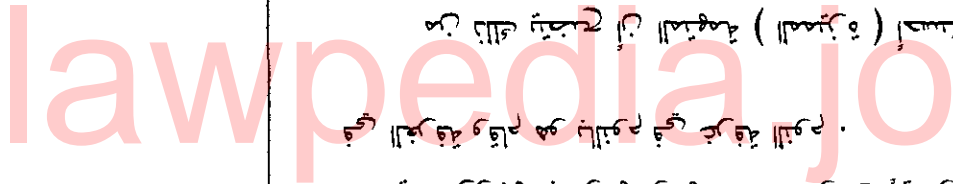
من (٣١٦) المادة ١١٠٠٠ من قانون التوقيعات .
التي تنص على انه لا يكون له اثر قانوني الا اذا كان
مكتوباً بخطه او بخط غيره في شكل نص مكتوب .

١٠٠٠٠ .

١٠٠٠٠ .
التي تنص على انه لا يكون له اثر قانوني الا اذا كان
مكتوباً بخطه او بخط غيره في شكل نص مكتوب .
التي تنص على انه لا يكون له اثر قانوني الا اذا كان
مكتوباً بخطه او بخط غيره في شكل نص مكتوب .
التي تنص على انه لا يكون له اثر قانوني الا اذا كان
مكتوباً بخطه او بخط غيره في شكل نص مكتوب .
التي تنص على انه لا يكون له اثر قانوني الا اذا كان
مكتوباً بخطه او بخط غيره في شكل نص مكتوب .
التي تنص على انه لا يكون له اثر قانوني الا اذا كان
مكتوباً بخطه او بخط غيره في شكل نص مكتوب .

١٠٠٠٠ .

١٠٠٠٠ .
التي تنص على انه لا يكون له اثر قانوني الا اذا كان
مكتوباً بخطه او بخط غيره في شكل نص مكتوب .



١٠٠٠٠ .

١٠٠٠٠ .
التي تنص على انه لا يكون له اثر قانوني الا اذا كان
مكتوباً بخطه او بخط غيره في شكل نص مكتوب .
التي تنص على انه لا يكون له اثر قانوني الا اذا كان
مكتوباً بخطه او بخط غيره في شكل نص مكتوب .
التي تنص على انه لا يكون له اثر قانوني الا اذا كان
مكتوباً بخطه او بخط غيره في شكل نص مكتوب .
التي تنص على انه لا يكون له اثر قانوني الا اذا كان
مكتوباً بخطه او بخط غيره في شكل نص مكتوب .
التي تنص على انه لا يكون له اثر قانوني الا اذا كان
مكتوباً بخطه او بخط غيره في شكل نص مكتوب .

١٠٠٠٠ .

ك. أ.

ق. أ.

ع. أ. ك. أ. ع. أ. ع. أ.

القاضي

٢٠٠٨/٦/٢٠ - ١٤٢٩ سنة الأولى ٢٩ جمادى الأولى ٢٩

المميز والعميل... المحكمة... الأول... الثاني...